النيابة العامة
مكتب
النائب العام

النائب العام يأمر بإحالة المرشد العام للجماعة الإرهابية و خمسين من قيادات التنظيم الإرهابي الى المحاكمة الجنائية لإعدادهم غرفة عمليات لتوجيه تحركات التنظيم بهدف مواجهة الدولة اثناء فض اعتصام رابعة و إشاعة الفوضى فى البلاد

. و قد كشفت تحقيقات النيابة العامة انه فى أعقاب ٣٠-٦-٢٠١٣ و أثناء الاعتصام الذى دعت إليه الجماعة بمنطقة رابعة العدوية ، أعد المتهمان محمد بديع المرشد العام للجماعة و مساعده محمود غزلان مخططا لإشاعة الفوضى بالبلاد و اقتحام أقسام الشرطة و مؤسسات الدولة و الممتلكات الخاصة بالمواطنين و دور عبادة المسيحيين و إشعال النيران فيها للايحاء بالخارج بفقدان الحكومة قدرتها على إدارة شئون البلاد فى محاولة لإسقاط الدولة و تغيير شكل حكومتها و الإعلان عن حكومة بديلة تشكلها الجماعة و تسمية القائم بأعمال رئيس الجمهورية و السعى للاعتراف بذلك دولياً ،و أعد التنظيم الارهابى غرفة عمليات لمتابعة تحركات أعضائه بالقاهرة الكبرى و الاشراف على تنظيم المخطط المشار إليه .

. و فى أعقاب الاجراءات التى اتخذتها الدولة لفض اعتصامى رابعة و النهضة سارع المتهمون بنقل غرفة العمليات الى مقر بديل تفادياً لرصده من جهات الامن و عقدوا لقاءاً تنظيمياً اتفقوا خلاله على تنفيذ المخطط و توزيع الأدوار بينهم بالتنسيق مع اللجان الاليكترونية لإعداد مشاهد و صور غير حقيقية توحى بسقوط قتلى و جرحى بين المعتصمين و إعداد بيانات صحفية مترجمة للغات أجنبية و نشر ذلك بالخارج من خلال المساحات الاعلانية التى تمكن التنظيم من شرائها بوسائل الاعلام الأجنبية و نشرها بالداخل عن طريق عدة مراكز إعلامية تم إعدادها خصيصاً للإيحاء باستخدام الأمن للقوة المفرطة و مخالفة المعايير الدولية لحقوق الانسان ، و توسعة نطاق الاعتصام بأماكن أخرى بالقاهرة و الجيزة و تنظيم مسيرات تضم عناصر مسلحة من أعضاء التنظيم و آخرين مستأجرين من ذوى النشاط الاجرامى بقصد تعطيل وسائل المواصلات و بث الرعب بين المواطنين ، و تكليف أعضاء التنظيم من العاملين

بمؤسسات الدولة بإشعال النيران فيها ، و مراقبة منشآت الشرطة و الترصد لأوقات ضعف التأمين بها للهجوم عليها و سرقة ما بداخلها من أسلحة و ذخائر ، و تنفيذ عمليات اغتيال لضباط و أفراد الشرطة ، مع توفير الدعم المالى و الأسلحة و الذخائر اللازمة لتنفيذ ذلك المخطط الارهابى .

. كما توصلت التحقيقات أن بعض أعضاء التنظيم تولوا الدعم اللوجيستى اللازم لتنفيذ المخطط بتدبير الأموال و الأدوية و المستلزمات الطبية تحسباً للمواجهات مع قوات الشرطة و تدبير أجهزة تصوير و وحدات مونتاج و بث و حواسب آلية و هواتف محمولة ، و تحديد مسارات تحرك أعضاء التنظيم بالشوارع و الميادين ، و زيادة الدعم الدعوى و التربوى لعناصر التنظيم المشاركين من الشباب لحثهم على استخدام العنف تحت مبرر نيل الشهادة ، بينما تولى آخرون نقل المعلومات و التكليفات و التوجيهات بين العناصر عبر المواقع الاليكترونية و رسائل الهواتف المحمولة .

كما كشفت التحقيقات أن التنظيم أنشأ عدة مراكز إعلامية لخدمة و تنفيذ أغراض المخطط المشار إليه ، و من بينها شبكة رصد الاخبارية و اشترك فى ادارة هذه المراكز العديد من عناصر التنظيم العاملين فى المجال الاعلامى و منهم مؤسس و مدير شبكة رصد و مذيعون بقناة أمجاد الفضائية و قناة خمسة و عشرين يناير و محررون بمواقع إخوان أونلاين و إخوان ويكلى و نافذة مصر و صحفيون من أجل الاستقلال و أن تلك المراكز الاعلامية كانت دائمة التنقل بين مقرات عديدة لتفادى ضبطهم و أنهم كانوا يقومون ببث المواد الاعلامية المغرضة بأساليب تحول دون متابعتها من الجهات الأمنية كما توصلت النيابة العامة إلى أنهم بثوا عبر تلك المواقع العديد من الأخبار الكاذبة منها أن "المخابرات الحربية تقود مؤامرة على المتجمهرين بميدان رمسيس " ، و أن "مروحية للقوات المسلحة تحمى مسلحين يحملون أعلام القاعدة اعتدوا على عناصر من جماعة الإخوان " ، و أن "القوات المسلحة استخدمت مجنداً ليدعى أنه مسلح مقبوض عليه " ، و أن "ثوار الشرعية حاصروا الوزارات و أن القوات المسلحة و الشرطة يقتلون العلماء و النساء و الأطفال" ، و تمادَوا فى كذبهم بأن أذاعوا عبر قناة الجزيرة خبراً بعنوان " مصر فى حالة اضطراب " دعموه بصور مُلَفَقة لشخص لوثت الدماء ملابسه و قام آخر بكشف

ملابسه لعلاجه فظهر أنه بدون إصابات ، و أن القناة خصصت حلقة لأحد البرامج لتناول خبر كاذب عن إطلاق قوات الأمن قنابل الغاز على المتواجدين بمسجد الفتح فى حين تبين أن أحدهم استخدم مطفأة حريق للإيحاء بتصاعد أدخنة كثيفة داخل المسجد .

. و تمكنت الشرطة من تنفيذ إذن النيابة العامة بضبط المتهمين و تفتيش المقرات و المراكز السالف بيانها فعثرت على مبالغ مالية طائلة بعملات محلية و أجنبية مختلفة معهم و أوراق متعلقة بالقوات المسلحة و الشرطة و أوراق تنظيمية خاصة بأنواع الأسلحة و وصف التحركات ببعض المناطق و عدد هائل من بطاقات الائتمان البنكية و الهواتف المحمولة و هواتف الثريا المتصلة بالأقمار الصناعية و الكاميرات و الحواسب الآلية و بطاقات الذاكرة و وسائط التخزين و أوقية الرأس و أقنعة الغاز كما تمكنت من ضبط المتهم صلاح سلطان أثناء محاولة هروبه إلى السودان و ضبط المتهم هانى صلاح الدين الصحفى بجريدة اليوم السابع أثناء محاولة هروبه إلى لبنان .

. و قد قامت النيابة العامة باستجواب المتهمين المقبوض عليهم و مواجهتهم بالأدلة و أقر الكثير منهم بالانضمام للجماعة الارهابية و مشاركتهم فى اعتصام رابعة و قيامهم بمهمات خاصة تم تكليفهم بها فى ذلك الاطار و من بينهم المتهم جهاد الحداد الذى أقر بأن الجماعة هى من أسست كياناً تحت مسمى التحالف الوطنى لدعم الشرعية و أنه تولى التحدث عنها إعلامياً و كان يعقد المؤتمرات الخاصة بها بقاعة مسجد رابعة العدوية و بعد فض الاعتصام أقام بإحدى الوحدات السكنية حتى تاريخ ضبطه و أجرى خلال تلك المدة حوارات باللغة الانجليزية مع عدد من القنوات و الصحف الأجنبية عن الوضع السياسى بالبلاد ، كما أقر المتهم / سامحى مصطفى أحمد أنه كان يعمل بدولة قطر و أنه ينتمى فكرياً للجماعة الارهابية و أنه أنشأ شبكة رصد الاخبارية على موقع التواصل الاجتماعى " facebook" و يشغل منصب المدير التنفيذى لها ، كما أقر المتهم محمد محمد مصطفى العادلى أنه كان يعمل بقناة أمجاد الفضائية و مراسلاً بقناة الجزيرة مباشر مصر و أرسل إليها أخباراً منها " طائرة تقتنص مصور ، فض التجمهر عملية إبادة كارثية " .

و قد أمر النائب العام بإحالة إثنين و ثلاثين متهماً محبوسين إلى محكمة الجنايات مع ضبط و إحضار المتهمين التسعة عشر الهاربين و حبسهم احتياطياً على ذمة القضية .